

5-5-2014

افتتاح منتدى مكافحة تبييض الأموال برعاية سلامة بعاصيري: نسرّع تبادل المعلومات في ما يخص داعش

رعى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ممثلاً بنائبه الدكتور محمد بعاصيري منتدى مكافحة تبييض الأموال بين المتطلبات القانونية وإجراءات التدقيق الذي نظّمته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة صباح أمس في مركز المؤتمرات في بيال، في حضور النائب ياسين جابر ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، النائب جمال الجراح ممثلاً الرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيورة، النائب أنطوان زهرا ممثلاً رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، المهندس إيلي حنا ممثلاً العماد ميشال عون، وهشام حمزة ممثلاً أمين سرّ هيئة التحقيق الخاصة عبد الحفيظ منصور، إضافة إلى حشد من ممثلي الهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين، وعمداء ومديري الجامعات، ومهتمين بالشأن المالي والمحاسبي وأعضاء النقابة المنظمة.

حمزة

وألقى حمزة كلمة أمين سرّ الهيئة الذي اضطره اجتماع طارئ لمجموعة إغمنت لممثلي وحدات الإخبار المالي في واشنطن إلى التغيب.

وعدّد حمزة تعاميم أصدرها حاكم مصرف لبنان، منها التعميم رقم ٨٣ وتعديلاته ويتعلق بنظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتعميم رقم ١٢٦ المتعلق بعلاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين ولا سيما لجهة العمليات الجارية مع الأشخاص والدول المدرجة على لوائح العقوبات الدولية، والتعميم رقم ١٢٨ المتعلق بإنشاء دائرة امتثال لمراقبة العمليات المصرفية كافة. أما سائر تعاميم مصرف لبنان فتمحورت حول: العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية - التحاويل النقدية وفق نظام الحوالة - مؤسسات الصرافة المعنية بشحن الأوراق النقدية والمعادن الثمينة لا سيما لجهة تعيين مفوض مراقبة على أعمالها وضابط أو وحدة امتثال لمراقبة تنفيذها بالقوانين والأنظمة.

وقال: يواجه لبنان والدول العربية تحديات في التصدي للمجموعات الإرهابية والحد من مخاطرها وأساليب تمويلها، ما يفرض تبادلًا للمعلومات مع الجهات الإقليمية والدولية لتفيدل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٩٩ الخاص بمكافحة داعش وجبهة النصرة.

وختم: قررت مجموعة إغمنت انشاء مشروع للتبادل المشترك للمعلومات المتعلقة ب داعش بهدف تحديد وتعقب الوجوه المالية للإرهابيين المحتملين ووسائل تمويلهم، بمن فيهم المجموعات المرتبطة بالقاعدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وستعرض نتائج هذا المشروع على الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي FATF المقرر في تشرين الأول ٢٠١٥.

عبود

وألقى نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود كلمة في الافتتاح أشار خلالها الى ان النقابة ستتقدم خلال الشهر المقبل الى مجلس النواب بمشروع قانون عصري لتعديل قانون مزاوله المهنة بما يتلائم مع المتطلبات المهنية عالمياً والذي بما يتضمنه انشاء الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية وهي هيئة رقابية مشرفة على أداء مدققي الحسابات مستقلة على مجلس النقابة، يتألف أعضائها من خمسة يشارك مصرف لبنان وهيئة الاسواق المالية بتسمية عضوين منهما.

وتابع: بما أن عمل مدقق الحسابات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف الهيئات الرقابية المشرفة في لبنان مما يستدعي تعاوناً وثيقاً بين النقابة ومختلف هذه الهيئات، فقد بدأنا على تعزيز هذا التعاون من خلال المشاركة الفاعلة لوزارة المالية وديوان المحاسبة ولجنة الرقابية على المصارف وهيئة التحقيق الخاصة ولجنة الرقابة على هيئات الضمان في أعمال مؤتمرا الدولي التاسع عشر خلال شهر تشرين الثاني من العام المنصرم تحت تأثير التكافل في التدقيق على الاعمال وتقييم أوراق عمل من قبل ممثلي هذه الهيئات من خلال هذا المؤتمر، ومن خلال أيضاً التنسيق والتواصل المستمر. وبما أن التكامل بالتدقيق على الأعمال يستدعي إيجاد الطرق الكفيلة بتأمين ديمومة واستمرارية هذا التعاون بيننا وبين كافة الهيئات الرقابية، فإن المبادرة الى تنظيم مؤتمرات ومنتديات متخصصة بالتعاون مع هذه الهيئات هي من أهم الأدوات والطرق لتفعيله، فكانت البداية بتنظيم منتدى مكافحة تبييض الاموال بين المتطلبات القانونية واجراءات التدقيق وبالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة وبدعم مطلق من أمين سرها الصديق والزميل الاستاذ عبد

الحفيظ منصور ومباركة ورعاية كريمة من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وقال: وفي سياق متصل بالتعاون والتنسيق بين النقابة ووزارة المالية اللبنانية أعلن عن التحضير لتنظيم مؤتمر علمي متخصص مشترك برعاية وحضور معالي وزير المالية الاستاذ علي حسن خليل حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في ١٠، ١١ و ١٢ حزيران ٢٠١٥ وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS Board، وهذا يأتي ضمن مسؤوليتنا المهنية كأعضاء فاعلين في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وهو في الأساس ضمن مسؤوليتنا الوطنية لحت السلطتين التنفيذية والتشريعية على البدء بتطبيق هذه المعايير بما يعزز مبادئ الشفافية والمقارنة في اعداد الموازنات وقطع الحسابات وتحديد القيمة الفعلية للدين العام وذلك عن طريق اعتماد أسس وقواعد علمية واضحة بما يعزز مبدأ الشفافية والمحاسبة والمساءلة.

بعاصيري

وأخيرا كانت كلمة حاكم مصرف لبنان ألقاها بعاصيري الذي شرح الجهود الدولية وجهود لبنان بمكافحة تمويل الارهاب وأبرزها:

- المشاركة في أعمال مجموعة عمل مكافحة تمويل تنظيم داعش (Counter ISIL Finance Group).
- المشاركة في مشروع مجموعة إغمونت لوحدات الإخبار المالي عن تنظيم داعش.
- تسريع تبادل المعلومات بين الجهات المختصة في ما يخص القضايا المتعلقة ب تنظيم داعش.
- تعزيز نظام مكافحة تمويل الإرهاب في لبنان من خلال العمل على: اقتراح تعديلات على القانون ٢٠٠١/٣١٨ لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الذي هو حالياً قيد الدرس في اللجان النيابية المختصة، واقتراح قوانين جديدة، منها القانون المتعلق بنقل الأموال عبر الحدود.
- تعزيز الجهود للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب ١٩٩٩.
- ثم شرح الموجبات المفروضة على مفوضي المراقبة، وقال: قامت هيئة التحقيق الخاصة بإصدار الإعلام رقم ٥ المعدل بالإعلام رقم ١٢ تاريخ ٢٠١١/٥/٢٧ والذي يطلب من مفوضي المراقبة المعنيين لدى المصارف والمؤسسات المالية إرسال التقرير السنوي الذي يُعدونه إلى الجهات المعنية منها هيئة التحقيق الخاصة.
- وختم منوّهاً بدور مفوضي المراقبة في ظل التطورات الحاصلة، مشيراً إلى أهمية ذلك في حماية القطاع المصرفي والمالي من الأموال غير المشروعة، ولا سيما تمويل الإرهاب، وتيقظهم عند التدقيق في العمليات المالية والمصرفية، وقيامهم بتدريب الموظفين لديهم وتعزيز قدراتهم عن موضوع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وأحدث الإتجاهات في هذا المجال، إضافة إلى الممارسات الفضلى والمعايير الدولية.